الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

وحـــــدة

الابتكـار التقـني في الفتوى

رؤية المبادرة ودورها في تحديث المنظومة الإفتائية

تأتي هذه المبادرة انسجامًا مع شعار «صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي» المطروح في المؤتمر العالمي العاشر للإفتاء بالقاهرة. وتهدف مبادرة "وحدة الابتكار التقني في الفتوى" إلى تحديث منظومة الإفتاء عبر دمج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في عملية الإفتاء، مع الحفاظ على الأصالة الشرعية والقيم الأخلاقية. تتمثل رؤية المبادرة في إيجاد منصة ابتكارية تجمع بين الخبرة الشرعية والأدوات التقنية الحديثة لتقديم فتاوى دقيقة، سريعة الاستجابة، وموثوقة؛ بما يعزز رشادة المفتي ويمكنه من مواكبة متطلبات العصر. وتنسجم هذه الرؤية مع التوجهات الشرعية المعاصرة التي تؤكد مشروعية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي ما دام مُنضبطًا بالضوابط الشرعية، وكذلك مع الدعوات إلى إنشاء منصات رقمية فتوية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لخدمة قضايا الشباب ومعالجة التحديات المستجدة وبعدة لغات. كما تُعلي المبادرة قيم الوسطية من خلال توظيف التقنيات في نشر الفكر المعتدل ومواجهة التطرف، تماشيًا مع رؤية القيادات الدينية التي ترى في الذكاء الاصطناعي فرصة إستراتيجية لتعزيز الخطاب الوسطي. ومن المبادئ الأساسية في تصور هذه المبادرة أن يبقى العنصر البشري (المفتي) هو الضامن لصحة الفتوى وسياقها، فيما يكون الذكاء الاصطناعي أداة دعم وتمكين؛ فهو وسيلة قوية لتنظيم المعلومات وسرعة توفير الأدلة دون أن يُستغنى به عن اجتهاد المفتي وفهمه العميق للسائل وظروفه الخاصة.

الهيكل التنظيمي المقترح للوحدة

يُقتَرح أن تعمل الوحدة وفق هيكل تنظيمي مرن يجمع بين الخبرات الشرعية والتقنية لضمان تكامل الجهود وتحقيق أهداف المبادرة. يتضمن الهيكل المقترح الوحدات الرئيسة التالية:

اللجنة الشرعية الاستشارية:

تتألف من كبار العلماء والمفتين، وتضطلع بوضع الضوابط الشرعية لتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء. تقوم اللجنة بمراجعة مخرجات الوحدة من النماذج والتطبيقات للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة ومقاصدها، وتصدر توجيهات لضبط العمليات الإفتائية الرقمية بحيث يبقى الدور الإشرافي للمفتي حاضرًا وفعالًا.

وحدة البحث والتطوير (R&D):

تضم مختصين في العلوم الشرعية وعلماء بيانات وخبراء في تقنيات الذكاء الاصطناعي. تتولى هذه الوحدة ابتكار الحلول التقنية الشرعية، وتصميم النماذج الأولية للتطبيقات المقترحة، وإجراء الدراسات اللازمة لتطوير خوارزميات معالجة اللغة العربية والشبكات العصبية بما يخدم مجال الفتوى. كما تعمل الوحدة على تحليل البيانات الإفتائية الضخمة لاستخلاص أنماط وقواعد شرعية يمكن توظيفها في بناء أنظمة ذكية مساندة لجهود المفتين.

وحدة التقنية وتكنولوجيا المعلومات:

تتولى تنفيذ وتطبيق الحلول التي تخرج بها وحدة البحث والتطوير. وتشمل مهامها تطوير البرمجيات والمنصات الرقمية الخاصة بالوحدة (مثل تطبيقات الفتوى الذكية وقواعد البيانات المؤرشفة)، وإدارة البنية التحتية الرقمية من أجهزة وخوادم وضمان أمن المعلومات وخصوصيتها. كما تقوم هذه الوحدة بدمج التقنيات الجديدة (مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية) في منصات الإفتاء القائمة، مع إجراء الاختبارات التقنية اللازمة لضمان كفاءة الأنظمة وموثوقيتها.

وحدة التقييم والمتابعة:

معنية بقياس أداء المبادرة وتحقيق أهدافها. تضع معايير مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) لجهود الوحدة وأنشطتها، وتراقب جودة الفتاوى الصادرة عن الأنظمة الذكية مقارنةً بالمعايير الشرعية والعلمية. تتولى هذه الوحدة أيضًا جمع التغذية الراجعة من المستفيدين (المفتين والمستفتين) وتقويم مدى رضاهم، ثم تقدم تقارير دورية إلى اللجنة الشرعية وإدارة الوحدة تتضمن توصيات لتحسين وتطوير الخدمات. وبذلك تضمن هذه الوحدة وجود حلقة تطوير مستمر، بحيث يتم تحديث منهجية العمل والتقنيات بناءً على النتائج والاحتياجات الفعلية.

هذا الهيكل التنظيمي المقترح يحقق التكامل المنشود؛ فاللجنة الشرعية تضع الإطار والمرجعية، ووحدات البحث والتقنية تنفذ الابتكار وفق ذلك الإطار، بينما تضمن وحدة التقييم ضبط المسار وتصحيح الانحرافات بما يحقق رشادة العملية الإفتائية الرقمية.

شراكات إستراتيجية دولية أو أكاديمية محتملة

لضمان نجاح الوحدة واستمرارية ابتكاره، من الضروري بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات رائدة في مجالات الشريعة والتكنولوجيا على الصعيدين المحلي والدولي. وفيما يلي أبرز الشراكات المحتملة:

جهات ومؤسسات إفتائية دولية:

مثل الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وتسهم هذه الشراكات في تبادل الخبرات الإفتائية بين الدول، وتوفير قاعدة معرفية شرعية ثرية يمكن تغذية الأنظمة الذكية بها. كما يفتح التعاون مع دور الإفتاء العالمية مجالًا لتبنّي مخرجات الوحدة دوليًّا وتوحيد معايير الإفتاء الرقمي.

جامعات ومراكز بحثية أكاديمية:

التعاون مع جامعات مرموقة محليًّا (مثل جامعة الأزهر وجامعة القاهرة) ودوليًّا (مثل جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، أو معاهد متخصصة كمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT) سيكون ذا أهمية بالغة. هذه الشراكات الأكاديمية توفر الدعم البحثي والتدريبي في مجالات معالجة اللغة الطبيعية العربية، وتعلم الآلة، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

كما يمكن عبرها استقطاب الباحثين والطلبة للمشاركة في مشاريع الوحدة كمشاريع تخرج أو بحوث دراسات عليا مشتركة، مما يغذي الوحدة بآخر ما توصل إليه العلم.

شراكات مع مراكز وخبراء تقنية عالميين:

مثل التعاون مع شركات التقنية الكبرى أو الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته اللغوية. على سبيل المثال، التعاون مع شركات تمتلك منصات مساعد افتراضي أو تقنيات محادثة آلية (Chatbots) متقدمة. هذه الشراكات التقنية تسهم في نقل المعرفة التقنية للوحدة، وتسريع بناء التطبيقات من خلال الاستفادة من منصات جاهزة أو حزم برمجية متقدمة. ويمكن أيضًا التعاون مع مراكز الابتكار الحكومي في مجال التحول الرقمي لضمان تكامل مبادرة الوحدة مع الإستراتيجيات الوطنية في التحول الرقمي.

هيئات ومنظمات إسلامية تعليمية وثقافية:

مثل منظمة الإيسيسكو (ISESCO) ورابطة العالم الإسلامي، وحتى مراكز الإفتاء في الجاليات المسلمة حول العالم. هذه الجهات يمكن أن تدعم الوحدة من ناحية المحتوى الشرعي متعدد الثقافات واللغات، وتوفر قنوات لنشر مخرجاتها عالميًّا. كما قد تسهم بعض هذه المنظمات في توفير تمويل أو موارد عينية (خبراء، بيانات) لدعم مشاريع الوحدة.

من خلال هذه الشبكة المتنوعة من الشراكات، ستضمن الوحدة تبادلًا معرفيًّا مستمرًّا وتحقق تكاملًا بين علماء الدين ومتخصصي التقنية في عمل تكاملي. وقد أكدت قيادات الإفتاء ضرورة هذا التعاون المشترك بين علماء الشريعة وخبراء الذكاء الاصطناعي لضمان استخدام التقنية بشكل متوازن ومتناغم مع القيم الدينية والأخلاقية . مثل هذه الشراكات ستعزز موثوقية الوحدة ومخرجاتها، وترسخ مكانته كمبادرة عالمية رائدة في مجال الإفتاء الرقمي.

نماذج أولية لتقنيات أو تطبيقات مقترحة

لتجسيد عمل الوحدة واقعيًّا، سيتم تطوير نماذج أولية (Prototypes) لتقنيات وتطبيقات مبتكرة في مجال الإفتاء الرقمي. من أبرز النماذج المقترحة:

1 مساعد افتراضي للمفتي:

نظام ذكاء اصطناعي تفاعلي يعمل كمساعد شخصي للمفتي في مرحلة إعداد الفتوى وصياغتها. يقوم هذا المساعد باستخلاص الأسئلة الواردة وتصنيفها موضوعيًّا وفق أبواب الفقه، ثم يقدم للمفتي ملخّصًا ذكيًّا يتضمن أبرز النصوص الشرعية (آيات، أحاديث) وآراء الفقهاء المعتمد عليها في المسألة محل السؤال. كما يقترح المساعد الافتراضي إجابات مبدئية مستندة إلى فتاوى سابقة مشابهة مخزنة في قاعدة البيانات. يقوم المفتي بمراجعة ما يقدمه النظام وتحرير الرد النهائي بما يتناسب مع خصوصية الحالة. هذا المساعد يسرّع عملية البحث والاجتهاد عبر تنظيم المعلومات وإظهار الأدلة بسرعة، مما يمكّن المفتي من التركيز على جوانب الاجتهاد والتقدير الشرعي الأعمق. وجدير بالذكر أن هناك تجارب أولية ناجحة لهذا المفهوم، مثل مشروع "الإفتاء الافتراضي" بدبي الذي استخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتمكين المسلمين من الحصول على الفتاوى على مدار الساعة في مختلف شؤون

حياتهم . إن تطوير مساعد افتراضي للمفتي سيوفر دعمًا رقميًّا يخفف العبء عن العلماء في المسائل المتكررة، ويضمن سرعة ودقة الوصول إلى المعلومات الشرعية.

2 نظام ذكاء اصطناعي لتحليل قواعد الفتوى:

وهو تطبيق متخصص يقوم بمعالجة آلاف الفتاوى والأحكام الشرعية السابقة باستخدام تقنيات التعلّم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، بهدف استنباط القواعد والأنماط الفقهية المتضمنة فيها. يعمل هذا النظام على استخراج مجموعة من القواعد الشرعية العامة من خلال التعلم من بيانات الفتاوى (مثلاً: قاعدة تخص حالات اختلاف المطالع في رؤية الهلال، أو ضوابط التعاملات المالية الإلكترونية، إلخ). يمكن لهذا النظام أيضًا تحليل الأسئلة الواردة من الجمهور وفهم مقاصدها، ثم ربطها بالقواعد المستخرجة والقضايا المماثلة تاريخيًّا. وبهذا، يستطيع المفتون عبر واجهة استخدام مخصصة إدخال أي سؤال جديد ليقوم النظام باقتراح الإطار الشرعي الأنسب له (مثلاً: يحدد أن السؤال يقع ضمن باب العبادات – الطهارة، أو المعاملات – البيوع الإلكترونية)، مع بيان الفتاوى السابقة المرتبطة. هذا الابتكار سيساعد على توحيد منهجية الفتوى داخل المؤسسات الإفتائية، ويكشف عن الفجوات البحثية أو الموضوعات الجديدة التي لم تغطَّ بوضوح في التراث الفقهي، مما يوجه جهود الاجتهاد الجماعي إلى مواطن الحاجة.

3 قاعدة بيانات مؤرشفة بالذكاء الاصطناعي:

عبارة عن منصة رقمية مركزية تجمع أرشيفًا شاملًا للفتاوى المعاصرة والتراثية في مستودع واحد، يتم تنظيمه واسترجاع بياناته بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي. ستُستخدم خوارزميات الفهرسة الذكية لترتيب الفتاوى وتصنيفها حسب الموضوع والزمان والمكان والمذهب الفقهي. يتميز هذا النظام بإمكانية البحث باللغة الطبيعية؛ أي يستطيع المستخدم سواء كان مفتيًا أو باحثًا أو جمهورًا عامًّا طرح سؤاله نصّيًّا ليقوم النظام بتحليل لغة السؤال وفهم المقصود ثم استخراج الإجابات أو الفتاوى الأكثر صلة من القاعدة المعرفية. وبفضل تعلم الآلة، سيتحسن النظام باستمرار في فهم صياغات الأسئلة المختلفة باللهجات واللغات المتعددة، ويقدم إجابات موثوقة أو يحيل إلى فتوى مشابهة معتمدة. كما ستحتوي المنصة على أدوات

تحليلية متقدمة تُمكّن الباحثين من رؤية إحصائيات واتجاهات الأسئلة والفتاوى بمرور الوقت (مثلاً ارتفاع أسئلة المعاملات المالية بنسبة معينة سنويًا)، مما يساعد المؤسسات الإفتائية في إدراك حاجات المجتمعات المتغيرة. هذه القاعدة المؤرشفة الذكية ستكون بمثابة ذاكرة رقمية جماعية للفقه والإفتاء، تضمن عدم تكرار الجهود وتوفر مرجعية موحدة موثوقة. وربما في المراحل المتقدمة يتم ربطها بتقنية البلوك تشين لضمان موثوقية المحتوى وعدم التلاعب به، حيث أشار خبراء إلى دور هذه التقنية في تعزيز الشفافية والانضباط الشرعي في البيانات.

هذه النماذج الأولية ما هي إلا بداية لمسار الابتكار في الوحدة؛ فبمجرد اختبارها وتحسينها، يمكن توسيع نطاقها أو إضافة نماذج أخرى (مثل تطبيقات للهاتف المحمول للإفتاء الفوري، أو روبوت محادثة تفاعلي يفتي في المسائل البسيطة وفق برمجة مسبقة). الأهم أن جميع هذه التقنيات ستكون خاضعة للمراجعة الشرعية الدقيقة قبل إطلاقها لضمان سلامة المحتوى وموثوقيته.

برنامج تدريبي مستدام لتأهيل الكوادر

لتحقيق رؤية الوحدة وأهدافها، لا بد من توفير برنامج تدريبي مستدام يُعنى ببناء قدرات كوادر بشرية شرعية وتقنية قادرة على العمل التكاملي. يهدف هذا البرنامج إلى خلق جيل من المفتين الملمين بأساسيات التكنولوجيا، وفي المقابل مهندسي برمجيات مدركين لخصوصيات العمل الشرعي وأخلاقياته. يشمل التصور العناصر التالية:

دورات تدريبية متخصصة للمفتين:

يتم إعداد دورات وورش عمل مكثفة لتعريف علماء الإفتاء بأساسيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات. ستكون هذه الدورات مصممة بلغة مناسبة لغير المختصين في التقنية، وتركز على تطبيقات مباشرة مثل: كيفية عمل أنظمة الفتوى الذكية، وآليات تقييم مخرجاتها، ومفاهيم برمجية مبسطة (كطريقة تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على نصوص الفتاوى). الهدف هو تمكين المفتين من فهم حدود وقدرات التقنية ليحسنوا توجيهها والاستفادة منها، وكذلك تنمية مهارة اكتشاف الأخطاء المحتملة في مخرجات الأنظمة الذكية وتصحيحها.

دورات تأهيلية للمتخصصين التقنيين:

بالمقابل، يجري تنظيم دورات للمهندسين ومطوري البرمجيات المشاركين في الوحدة لتعريفهم بأسس علوم الشريعة وأدبيات الإفتاء. تشمل هذه الدورات: مبادئ أصول الفقه، منهجية إصدار الفتوى، ضوابط التعامل مع النصوص الشرعية، أهمية مراعاة المقاصد الشرعية والسياقات عند برمجة الأنظمة. بهذه الطريقة يصبح لدى المبرمجين وعي بأهمية البعد الإنساني والأخلاقي في الفتوى، مما يضمن أن تصميمهم للخوارزميات يتوافق مع طبيعة العمل الإفتائي ولا يغفل الاعتبارات التي قد لا تدركها الآلة.

فرق عمل مشتركة وتبادل وظيفي:

تعتمد منهجية التدريب أيضًا على مبدأ فرق العمل المشتركة بحيث يعمل العالِم الشرعي جنبًا إلى جنب مع الخبير التقني في مشاريع الوحدة منذ البداية؛ ممَّا يتيح نقل المعرفة بالممارسة اليومية، فيتعلم كل طرف من الآخر بشكل غير مباشر. كذلك يمكن اعتماد نظام الزمالات أو الابتعاث المتبادل؛ كأن يُبتعث عدد من الباحثين الشرعيين لفترة محددة إلى مراكز أبحاث تقنية عالمية، وبالمقابل يستضاف خبراء ذكاء اصطناعي في دار الإفتاء ومؤسساتها لفهم أعمق لعملية الإفتاء التقليدية.

استمرارية وتحديث:

لن يكون البرنامج التدريبي حدثًا لمرة واحدة، بل سيستمر بشكل دوري لمواكبة التطورات. فالتقنية في تطور سريع، ومن الواجب تحديث مهارات العاملين في الوحدة باستمرار عبر مؤتمرات ودورات سنوية. كما يمكن إنشاء منصة تعليم إلكتروني خاصة بالوحدة توفر مواد تدريبية (فيديوهات، أدلة إرشادية) متاحة على مدار العام لأي منتسب جديد أو لأي مهتم في دوائر الإفتاء الأخرى، مما يرسخ دور الوحدة كمركز تدريب إقليمي في هذا المجال.

من خلال هذا البرنامج المستدام، سنضمن وجود كوادر بشرية قادرة على فهم اللغة المشتركة بين الفقه والتكنولوجيا، وقادرة على قيادة دفة الابتكار الرقمي الإفتائي بثقة ومسؤولية. وقد شددت قيادات الإفتاء مؤخرًا على حتمية هذا النوع من التعاون والتأهيل المشترك، لضمان استفادة صحيحة ومتوازنة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الفتوى . وبناءً على ذلك، سيكون البرنامج التدريبي عصبًا أساسيًّا للمبادرة لضمان انتقال المعرفة واستدامة المنهجية التكاملية فيها.

مقترح لخطة التمويل والاستدامة

لضمان استمرارية "وحدة الابتكار التقني في الفتوى" وتحقيق أهدافها الطموحة، لا بد من وضع خطة تمويل قوية ومتعددة المصادر، تكفل للوحدة موارد ثابتة على المدى الطويل. وفيما يلي ملامح مقترحة لخطة التمويل والاستدامة:

دعم حكومي ومؤسسي:

تُعد الشراكة مع الجهات الحكومية (مثل وزارة الأوقاف المصرية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) أساسية لتوفير دعم مبدئي وقانوني للمشروع. يمكن تضمين موازنة خاصة للوحدة ضمن موازنة الأمانة العامة لدور الإفتاء في العالم أو دار الإفتاء المصرية، ما يضمن تمويلاً سنويًّا ثابتًا للعمليات التشغيلية الأساسية (رواتب الباحثين، تكاليف البنية التحتية التقنية...). كذلك يُقترح السعي للحصول على رعاية رسمية من مؤسسات دولية كمنظمة التعاون الإسلامي أو البنك الإسلامي للتنمية، بحيث يساهمون بمنح تأسيسية or grants لإطلاق الوحدة.

إنشاء وقف (صندوق وقفي) للوحدة:

استلهامًا للتجربة التاريخية للوقف في تمويل المؤسسات العلمية والدينية، يمكن إنشاء صندوق وقفي مخصص لدعم أنشطة الوحدة. يتم جمع رأس مال هذا الوقف من خلال تبرعات المؤسسات الخيرية الإسلامية الكبرى أو رجال الأعمال المهتمين بدعم الابتكار في خدمة الدين. يُستثمر رأس المال الوقفي في مشاريع استثمارية آمنة، ويُوجَّه ريعه السنوي لدعم نفقات الوحدة بشكل مستدام. هذه الآلية تضمن استقلالية مالية نسبية للمبادرة وتحميها من تقلبات التمويل السنوي.

شراكات وتمويل بحثي:

تسعى إدارة الوحدة لعقد شراكات مع مؤسسات مانحة للأبحاث والتطوير التقني. على سبيل المثال، التقدم للحصول على منح بحثية من صناديق دعم الابتكار (سواء محلية مثل أكاديمية البحث العلمي في مصر أو إقليمية مثل صندوق قطر الوطني للبحوث QNRF، أو دولية كمؤسسة Horizon الأوروبية للبحث والابتكار). يمكن تبرير هذه المنح بطابع الوحدة البحثي والتنموي، خاصةً وأن كثيرًا من المؤسسات تدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المجتمعية. كذلك قد تسهم شركات التكنولوجيا الكبرى عبر برامج المسؤولية الاجتماعية (CSR) في دعم بعض أنشطة الوحدة أو جوائزها الابتكارية.

عائدات خدمات واستشارات:

على الرغم من أن خدمات الإفتاء مقدمة بلا مقابل للصالح العام، إلا أن الوحدة يمكن أن توفر خدمات استشارية وتدريبية بمقابل للمؤسسات الأخرى. فمثلًا، يمكن للوحدة أن تعقد دورات مدفوعة حول "الفتوى والذكاء الاصطناعي" لمؤسسات إفتائية أو جامعات في دول أخرى، أو تقدم خدمات استشارية في إنشاء منصات فتوى رقمية لتلك الجهات. والعائد من هذه الأنشطة يمكن تدويره لدعم أبحاث الوحدة. كذلك إذا نجحت الوحدة في تطوير برمجيات أو منصات قابلة للترخيص (Licensing) تجاريًّا دون أن يضر ذلك برسالتها، فقد يتم بيع تراخيص الاستخدام لبعض التقنيات (مثل نظام أرشفة الفتاوى الذكي) للجهات الراغبة، ضمن اتفاقيات تضمن استخدامه بما لا يخالف أهداف الوحدة.

خطة استدامة وتقييم دوري:

لضمان صحة المسار المالي، يتم إعداد خطة عمل لخمس سنوات تتضمن توقعات الميزانية ومصادر الدخل والمصروفات. تتم مراجعة هذه الخطة سنويًّا من قبل لجنة مالية مستقلة للتقييم والتأكد من تحقيق الاستدامة المالية. وفي حال رُصد اعتمادٌ كبير على مصدر واحد، تعمل اللجنة على تنويع المصادر في العام التالي لضمان عدم الارتهان لممول واحد.

بهذه المقترحات، يجمع تمويل المبادرة بين الدعم الرسمي والمجتمعي والتجاري بشكل متوازن. والهدف هو أن تقف الوحدة على أرضية مالية صلبة تمكنها من تطوير مشاريعها بحرية واستقلال، واستمرار عطائها التقني والشرعي لعقود قادمة بإذن الله.

أهداف قصيرة وطويلة المدى قابلة للقياس

لضمان توجيه الجهود وتركيزها، تم تحديد مجموعة من الأهداف المرحلية (قصيرة المدى) والإستراتيجية (طويلة المدى) للمبادرة، بحيث تكون قابلة للقياس والتقييم بصورة دورية:

أولاً:

الأهداف قصيرة المدى (خلال السنة الأولى إلى ثلاث سنوات)

إطلاق الوحدة وتفعيل هيكلها التنظيمي:

- تأسيس المقر التشغيلي للوحدة وتعيين الفرق الأساسية في جميع الوحدات (على الأقل 5 أعضاء في وحدة البحث والتطوير، 5 في التقنية، 3 في التقييم والمتابعة، بالإضافة إلى تشكيل اللجنة الشرعية). قياس النجاح: تشغيل الوحدة كاملًا بكافة وحداتها خلال 12 شهرًا.
- تطوير النماذج الأولية وتشغيلها تجريبيًّا: إنجاز 3 نماذج أولية على الأقل (المساعد الافتراضي، نظام تحليل القواعد، قاعدة البيانات الذكية) وطرحها بشكل تجريبي داخل نطاق محدود (مثلاً داخل دار الإفتاء المصرية) لاختبارها. قياس النجاح: إتمام مرحلة الاختبار الداخلي لهذه النماذج وتحسينها بناءً على الملاحظات خلال 18 شهرًا.

تدريب الكوادر البشرية:

الانتهاء من تدريب ما لا يقل عن 50 متخصصًا (20 من المفتين وطلبة الإفتاء، 20 من المهندسين، 10 من الباحثين الاجتماعيين والإعلاميين) لضمان فهمهم للتقنيات عبر البرنامج التدريبي للوحدة. قياس النجاح: عدد المتدربين الحاصلين على شهادة إتمام البرنامج وتوظيفهم في أعمال الوحدة أو في مؤسسات إفتائية شريكة.

الشراكات والتشبيك:

توقيع ما لا يقل عن 5 اتفاقيات شراكة مع جهات أكاديمية أو دينية أو تقنية. مثلاً: مذكرة تفاهم مع جامعة مرموقة لإنشاء برنامج ماجستير مشترك في "الفقه والتقانة"، واتفاقية مع مجلس إفتاء في دولة أخرى لتبادل قواعد البيانات. قياس النجاح: عدد مذكرات التفاهم الموقعة فعليًّا ومباشرة تنفيذ بنودها.

منصة فتوى تجريبية للجمهور:

إطلاق موقع إلكتروني أو تطبيق هاتف ذكي تجريبي تابع للوحدة يتيح خدمة الفتوى الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في نطاق محدود (مثل الإجابة الإلكترونية بإشراف بشري عن الأسئلة الأكثر شيوعًا). قياس النجاح: وصول المنصة إلى معالجة 100 سؤال شهريًّا بنجاح في المرحلة التجريبية، مع تحقيق رضا المستخدمين بنسبة 80 % وفق استطلاعات الرأي.

تأمين تمويل المرحلة التأسيسية:

ضمان تغطية مالية للسنوات الثلاث الأولى من عمر الوحدة عبر تنويع المصادر (كالحصول على منحتين بحثيتين على الأقل وإنشاء نواة الوقف وجمع مبلغ التأسيس المستهدف). قياس النجاح: نسبة التمويل المؤمَّن من المستهدف للسنة الثالثة (مثلاً تأمين 100 % من ميزانية التشغيل الأساسية لكل سنة).

ثانيًا:

الأهداف طويلة المدى (خلال خمس إلى عشر سنوات)

منصة فتوى عالمية شاملة متعددة اللغات:

تطوير المنصة التجريبية لتصبح منصة عالمية تقدم خدمات الإفتاء بعدة لغات (العربية، الإنجليزية، الفرنسية... على الأقل 5 لغات) وبواجهة استخدام ذكية متاحة للجمهور الدولي. قياس النجاح: عدد اللغات المدعومة فعليًّا، وعدد المستفيدين السنوي الذي يصل لمئات الآلاف حول العالم.

إدماج الذكاء الاصطناعي كليًّا في دورة إصدار الفتوى:

تحقيق التكامل التام حيث تُستخدم أدوات الوحدة الذكية في 70 % على الأقل من استفسارات الفتوى اليومية في دار الإفتاء والمؤسسات المعنية، مما يقلص مدة البحث والاجتهاد الروتيني بنسبة كبيرة. قياس النجاح: تقليل متوسط زمن معالجة الفتوى البسيطة إلى أقل من 10 دقائق بفضل دعم النظام الذكي، دون أي انخفاض في جودة الفتوى.

توسعة قاعدة البيانات الشرعية:

رقمنة وأرشفة كافة الفتاوى الصادرة عن دور الإفتاء المشاركة منذ 50 عامًا مضت على الأقل، وإثراء قاعدة البيانات بمراجع من التراث

الفقهي (كتب فتاوى وإصدارات قديمة) لتحقيق تغطية شاملة للمادة العلمية. قياس النجاح: عدد الوثائق/الفتاوى المؤرشفة (يستهدف مليون فتوى ووثيقة) ونسبة النمو السنوي للقاعدة.

استدامة مالية كاملة:

الوصول إلى نموذج تمويل ذاتي أو شبه ذاتي يضمن استمرار الوحدة دون الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي السنوي. قياس النجاح: نسبة مصروفات الوحدة المغطاة عبر عوائد الوقف أو الخدمات والاستشارات بعد 5 سنوات (يستهدف تغطية 50 % من الميزانية عبر مصادر مستدامة، ترتفع إلى 80-100 % خلال 10 سنوات).

الريادة البحثية والتأطير الأخلاقي:

أن تصبح الوحدة مرجعية علمية وفنية في مجاله، من خلال نشر دراسات علمية وتقارير دورية حول أفضل الممارسات في الإفتاء الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الدين. كذلك المساهمة في وضع معايير عالمية أو أدلة إرشادية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الدينية. قياس النجاح: عدد الأوراق البحثية والمنشورات الصادرة عن فريق الوحدة في مجلات محكمة، وعدد المؤتمرات الدولية التي يشارك فيها بعروض، واعتماد هيئات دولية لتوصيات الوحدة.

تأهيل الكوادر واستمرار نقل المعرفة:

على المدى البعيد، يتم تكوين جيل جديد من المفتين مزدوجي التخصص (شرعي وتقني) يقودون دفة المؤسسات الإفتائية. قياس النجاح: عدد خريجي البرامج التدريبية أو الأكاديمية المشتركة الذين تولَّوْا مناصب في دور الإفتاء أو في مشاريع التحول الرقمي الديني، مع استمرارية البرامج التدريبية سنويًّا واستقطاب متدربين جدد.

إن هذه الأهداف القابلة للقياس ستشكل خارطة طريق للمبادرة، وستتم مراجعتها وتحديثها دوريًّا بناءً على نتائج التقييم والمتابعة. من خلال تحقيق هذه الغايات المرحلية والإستراتيجية، ستكون "وحدة الابتكار التقني في الفتوى" قد وضعت أساسًا راسخًا لصناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي، وساهمت بشكل ملموس في تطوير منظومة الإفتاء عالميًّا، وجعلها أكثر استعدادًا ومرونة أمام تحديات المستقبل.